

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
احمد عبد المهدي نعمة			أسم الباحث
د. خولة طالب جبار الأسدي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
مدى توافر متطلبات الرقابة الاشرافية في المؤسسات المصرفية على وفق مقررات بازل III بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العاملة في السوق العراقية			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
تعاني الصناعة المصرفية العراقية من مشاكل هيكلية وتنظيمية في بيئتها الداخلية ، وتواجه تحديات ومخاطر السوق بسبب عدم استقرار البيئة الاستثمارية وعدم وضوح قوانينها ادى ذلك الى عدم تطور القطاع المصرفي العراقي وضعف الربط بالمنظومة المصرفية العالمية .			الخلاصة
تبرز اهمية البحث من خلال ابراز دور الجهة المشرفة على المصارف (البنك المركزي العراقي) في وضع الاليات الكفيلة للارتقاء بعمل المصارف المحلية ومراقبة انشطتها لضمان سير العمل المصرفي السليم الذي يؤدي الى خلق الثقة بقطاع المصارف اضافة الى توافر درجة امان عالية في انشطتها ، وذلك عن طريق الالتزام بمبادئ الافصاح والشفافية نتيجة ضمان معدل مناسب لكفاية راس المال وتقليل احتمالية التعثر نتيجة لتفعيل الرقابة والاشراف على المصارف من خلال الالتزام بمبادئ الحوكمة وادارة المخاطر.			
جاءت الركائز او الدعامات الثلاثة في مقررات بازل III والتي لم تتغير في مضمونها عن ما جاء في مقررات بازل II بكفاية راس المال كدعامة اولى والرقابة الاشرافية كدعامة ثانية اما الدعامة الثالثة تناولت انضباط السوق ، فكفاية راس المال في فحواها تمثل القوة الصادة للمخاطر إن أبعاد معدل كفاية راس المال والذي جاء عبر مقررات بازل الاولى والثانية والثالثة تتضمن التخصيصات التي تعتبر المصدر الاول للمخاطر المتوقعة ، والجزء الاقوى في جدار الصد هي الاحتياطات التي تواجه المخاطر غير المتوقعة ، اما المخاطر الاستثنائية او غير النظامية والناجئة عن الازمات المالية العالمية تواجه من خلال راس المال الذي تم اضافته كمصد لتلك المخاطر في مقررات بازل III ، اما ما يواجه التقلبات الاقتصادية الدورية ويقلل من مخاطرها (احتياطي الحفاظ) الذي تحتفظ فيه المصارف وتكونه خلال المدة التي			

حددتها لجنة بازل في مقرراتها ، هذه المقررات يتم تطبيقها عندما تكون هناك رقابة اشرافية قوية وفعالة وخبيرة في متابعة زيادة الرصانة لرأس مال المصارف والذي يؤدي الى تحقق الركيزة او الدعامة الثالثة (انضباط السوق) فأنضباط الجزء يؤدي الى انضباط الكل .
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
اسراء كاظم عبيد			أسم الباحث
الدكتور صلاح نوري خلف			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓	ماجستير	
انموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق			عنوان البحث
٢٠١٢			السنة
العربية			اللغة
<p>يتصدر مفهوم جودة مهنة التدقيق قمة إهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية العالمية الآن، وذلك إثر العديد من حالات الفشل والعسر المالي التي منيت بها الشركات الكبرى في الآونة الأخيرة، وانهيارات أسواق المال في بعض بلدان العالم، والخوف من تكرار ذلك مستقبلاً. والمتتبع للضوابط والمعايير (أو المبادئ) المحلية والدولية، يجد أنها تتضمن في فحواها ما يرجع أثره سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، على الأداء الخدمي للمحاسب ومراقب الحسابات، والذي ينبغي أن يرقى من أدائهما المهني في هذه الخدمات إلى درجة عالية من الجودة، لتتلاءم مع متطلبات ومبادئ طبيعة عمل الشركات. وبناء على ذلك، خرجت بعض الدراسات البحثية، وكذلك التوصيات المهنية في دول العالم المتقدمة لتلقى الأضواء على كيفية قياس وتقييم الأداء الخدمي لمهنة التدقيق، فعند تحقيق جودتها ينعكس بالتبعية على تحسين أداء المحاسب أيضاً. وقد كثرت وتضاربت الأساليب المقدمة والطرق المتاحة للرقابة على جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات.</p> <p>والعراق أحد الدول الذي انشأت فيه الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي، وإستجابة لمتطلبات معايير التدقيق الدولية المتعلقة برقابة جودة التدقيق، المتمثلة بالمعيارين رقم (١)</p>			الخلاصة

<p>و (٢٢٠)، جاء البحث محاولة لدراسة واقع ودور الهيئات المنظمة للتدقيق الخارجي في جمهورية العراق في تحقيق جودة التدقيق، وتحديد المعوقات التي حالت من دون تحقيق فاعلية رقابة الجودة على مكاتب مراقبي الحسابات، وديوان الرقابة المالية، بالمستوى المطلوب، وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إذ يركز البحث على دور هذه الهيئات في تحقيق جودة التدقيق عن طريق تنفيذ نظام رقابة الجودة، ويعود بالنفع على المستفيدين من عمليات التدقيق، ويقلل من فرص الإنتقادات ونقاط الضعف، ويسهل قبوله في بيئة التدقيق العراقية.</p> <p>يستند البحث على فرضية رئيسية، وهي عدم وجود دليل لرقابة جودة التدقيق ملزم لمراقبي الحسابات، ومحدودية الإشراف والمراقبة من قبل الجهات المنظمة لمهنة التدقيق للتحقق من الإلتزام بمعايير التدقيق، يؤدي إلى إنخفاض مستوى جودة التدقيق لمراقبي الحسابات.</p>
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية		القسم	
اسيل جبار عنبر		أسم الباحث	
أ.م.د. موفق عبد الحسين		أسم المشرف	
		الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
عنوان البحث			
اثر اقرارات الادارة في مسؤولية مراقب الحسابات - بحث تطبيقي في عينة من الشركات الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية ومكاتب تدقيق القطاع الخاص			
		السنة	
		٢٠١٢	
		اللغة	
		العربية	
الخلاصة			
يشغل خطاب إقرارات الإدارة دوراً بالغ الأهمية لكونه يمثل أحد أدلة الإثبات التي يسعى مراقب الحسابات جاهداً للحصول عليها من أجل التوصل إلى إستنتاجات يبني على أساسها رأيه المهني حول مدى عدالة وسلامة القوائم المالية التي تمثل قضايا وأرقاماً تدعي الإدارة بأنها عادلة.			

ومن هنا فإن هذا البحث يسعى إلى تسليط الضوء على أهمية خطاب إقرارات الإدارة وإستخدامه كدليل إثبات، مع توضيح مفهومه وأهمية تطبيقه، علاوة على بيان أنواع المسؤولية الملقاة على عاتق مراقب الحسابات بشأن ذلك الخطاب.

ويروم هذا البحث معرفة أثر استخدام خطاب إقرارات الإدارة في مصداقية التقارير المالية، وتعزيز الثقة في التقارير المقدمة، علاوة على وضع ملامح لدليل تدقيق(عراقي) مُقترح بشأن خطاب إقرارات الإدارة بما يتلاءم مع خصوصية البيئة الرقابية العراقية.

ولتحقيق ما تقدم من أهداف فقد اتجه البحث في جانبه النظري إلى توظيف وجهات نظر مختلفة لعدد من المؤلفين والباحثين، في حين سعى البحث في جانبه التطبيقي إلى توضيح الواقع المُطبق في عدد من الجهات الخاضعة لتدقيق مكاتب مراقبي الحسابات في القطاعين(العام والخاص).

وقد سجل البحث إستنتاجات عدة في جانبه(النظري والتطبيقي) من أبرزها إن مراقب الحسابات يُعد مسؤولاً مسؤولاً مباشرة عن كل ما يحتويه خطاب إقرارات الإدارة من بيانات، فضلاً عن إنه يُعد مسؤولاً عن عدم تقييد الرأي أو الإعتذار عن إبدائه في حال عدم الحصول على ذلك الخطاب.

وفي ضوء ما ثبت من إستنتاجات، قدم هذا البحث عدداً من التوصيات من أهمها ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية الموقر في جمهورية العراق بتكثيف جهوده لإصدار دليل تدقيق(عراقي) يستند في محتواه إلى معيار التدقيق الدولي "المعدل" رقم(٥٨٠) وبما يتلاءم مع البيئة الرقابية المحلية، مع إستعانة ديوان الرقابة المالية بشيوخ المحاسبة القانونية من خلال طرح مقالة أو دراسة على الموقع الإلكتروني الخاص به ولموضوعات التدقيق المختلفة منها على سبيل المثال(خطاب إقرارات الإدارة وأهميته وما يمثله من دليل، تقرير الإدارة السنوي، البيانات المالية والتقارير المالية...الخ)، مما يشجع حاجة الكثيرين(الرقباء منهم أو العاملين في مؤسسات الدولة الخاضعة للتدقيق) للتعرف على ماهية تلك الموضوعات وأهميتها في العمل المحاسبي والتدقيقي على حدٍ سواء.

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
حسين عبد علي العتبي	أسم الباحث
أ.م.د.خولة حسين حمدان	أسم المشرف

الأيميل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
√ دكتوراه		ماجستير	
قياس وتحليل تكاليف الجودة واثره في الاداء الاستراتيجي في قطاع الانشاء			عنوان البحث
بحث تطبيقي في شركة سعد العامة			
٢٠١٢			السنة
العربية			اللغة
<p>تعاني اغلب الوحدات الاقتصادية وبشتى المجالات الصناعية وقطاع الانشاء بشكل خاص قصورا في استعمال الاساليب الادارية الحديثة لادارة وحداتها واجراء عمليات التحسين في اعمالها , ولعل اكثر الاساليب المستعملة في قياس التحسينات المطلوبة ضمن نظام ادارة الجودة هو اتباع وتبني تكاليف الجودة , بالرغم من التعقيدات وتشعب العمليات في مشاريع الانشاء , الا ان الباحث تمكن بعد الاستفادة من بعض البحوث والدراسات بايجاد هيكل لتكاليف الجودة وفق التصنيف التقليدي (وقاية , تقييم , فشل) الذي يمكن منه احتساب هذه التكاليف , ومن ثم تحليل النتائج المتحصلة ووضع المقاييس التي يمكن توظيفها في تقويم الاداء الاستراتيجي للمشروع عينة البحث , وهذا ماهدف اليه البحث عن طريق الافتراض بان قياس وتحليل تكاليف الجودة يمكن ان يؤدي الى تحسين جودة العمليات , فضلا عن ان تقنية بطاقة الاداء المتوازن تعتبر الاسلوب الملائم لقياس الاداء الاستراتيجي , وتأتي اهمية البحث عن طريق بيان اهمية قياس وتحليل تكاليف الجودة و اثرها في الاداء الاستراتيجي لشركات الانشاء , وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان ابرزها : ان صناعة الانشاء تاخرت عن باقي الصناعات الاخرى في تبني وتطبيق اسلوب تكاليف الجودة . ان مقاييس تكاليف الجودة المالية وغير المالية تساعد على تحسين الجودة عن طريق اجراء المقارنات بين فترة واخرى وتحديد الاولويات للمشاكل والعيوب المتكررة لغرض معالجتها وجود حالات فشل كبيرة في تنفيذ الاعمال والتكوير في التجهيز من المقاولين الثانويين والمجهزين كانت تكاليف الغرامات التي تحملها المشروع هي اعلى نسبة ضمن تكاليف الفشل الداخلي نتيجة التاخر في الانجاز ضمن المواعيد المحددة . على الرغم من ان تكاليف الاشراف على تنفيذ العقد والتصاميم بلغت (٢٢٥٢٠٨٧٢٦) دينارو التي كانت تمثل ٤٠ % من تكاليف الوقاية الا ان ذلك لم يخفض من تكاليف الفشل الداخلي ومما يعطي مؤشرا على عدم وجود فائدة واقعية من عقود الاستشارات لمعالجة المشاكل الفنية التي اعترضت تنفيذ المشروع</p> <p>على الرغم من ان المشروع عينة البحث حقق ربحا بنسبة ١٨ % الا انه حصل على درجة (٦٤) وبدرجة متوسط من خلال تقويم الاداء الذي اجراه الباحث وان المشروع نجح في ثلاثة مناظير هم المالي والزبون والعمليات الداخلية وحصل على مستوى ضعيف في منظور التعلم والنمو .</p> <p>وقدم الباحث مجموعة من التوصيات ابرزها :</p> <p>أن تسعى الشركة لنشر ثقافة الجودة والتكاليف المتعلقة بها بين المستويات المختلفة من العاملين بدءا من الادارة العليا الى ادنى مستوى .</p> <p>يوصى بتبني المواصفة ISO10006/2003 وتطبيقها إذ ان العمل بهذه المواصفة</p>			

<p>وتطبيق بنودها في الوحدات الاقتصادية ومشاريع الانشاء يساعد في التحسين المستمر لادائها .</p> <p>القيام باعداد الخطط المطلوبة لتاهيل فريق المشروع وتدريبه على المهارات المختلفة لزيادة كفاءتهم وقدراتهم في العمل وعدم التأثير على تنفيذ المشروع ضمن الالتزامات التعاقدية</p> <p>اهمية تضمين كافة العقود مع المقاولين الثانويين بند ملزم وهو " قبول المواد والاعمال من رب العمل " وايجاد الآلية المناسبة لتسهيل انجاز هذا البند .</p>
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية		القسم	
حسين علي محسن		أسم الباحث	
أ.م.د. صلاح صاحب شاكر البغدادي		أسم المشرف	
		الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
أثر تطبيق نظام إدارة الجودة في أداء عمل المدقق الخارجي بحث تطبيقي في شركة أور العامة للصناعات الهندسية		عنوان البحث	
		السنة	
		اللغة	
إن نظام إدارة الجودة يعد وسيلة لتطوير أداء الوحدات الساعية إلى تحقيق الميزة التنافسية وتحقيق أهدافها البعيدة الأمد، وقد حقق هذا النظام نجاحات باهرة وملفتة للنظر في العديد من الشركات العالمية الأمريكية واليابانية والأوروبية وبات في الوقت الحاضر مطلباً ضرورياً لنجاح الوحدات، وأن الجودة تأخذ شكل نظام إداري شامل قائم على أساس إحداث تغييرات ايجابية جذرية لكل شئ داخل الوحدة، وتشمل هذه التغييرات الفكر، السلوك، القيم، المعتقدات التنظيمية، المفاهيم الإدارية ونمط القيادة الإدارية، ونظم وإجراءات وأساليب للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها وبأقل جهد وكلفة.		الخلاصة	
وبما إن التدقيق علم ومهنة يتأثر بالتغيرات الجوهرية التي تحدث في بيئة العمل لذا يتأثر ببيئة الجودة تأثيراً حيوياً، ومن الضروري لمهنة التدقيق الإستجابة لمفهوم إدارة الجودة، وتوسيع نطاق عملها ليشمل فحص أنظمة الجودة نفسها، الأمر الذي يفرض معه ضرورة الإهتمام بمهارات مراقبي الحسابات وأحتياجاتهم من			

<p>التدريب والتعليم المهني المتطور، سعياً للتكيف مع متطلبات إدارة الجودة.</p> <p>لذا تناول البحث نظام إدارة الجودة وإمكانية الاستفادة منه في عمل المدقق الخارجي، وتركزت مشكلة البحث في عدم اهتمام المدقق الخارجي بنظام إدارة الجودة المطبق في الوحدات وافتقار الجهات التدقيقية والمنظمات المعنية في مجال التدقيق والمحاسبة للمعرفة الكافية بهذا النظام الأمر الذي يتطلب من المدقق الخارجي زيادة الاهتمام بهذا النظام لكي يتمكن من مواكبة التطور وتحسين أدائه المهني.</p> <p>وتأتي أهمية البحث من خلال إعطاء صورة واضحة عن نظام إدارة الجودة والفوائد التي تجنيها الوحدات جراء تنفيذه وإمكانية وصفه عنصراً مفيداً للمدقق الخارجي وأثر ذلك في مراحل عملية التدقيق.</p> <p>أما هدف البحث الرئيس فقد ركز على توضيح نظام إدارة الجودة وبيان إمكانية الاستفادة منه في أداء عملية التدقيق.</p> <p>وآستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها أن تطبيق نظام إدارة الجودة في الوحدات يؤثر إيجاباً في أداء عملية التدقيق من خلال تأثيره في مراحل عملية التدقيق.</p> <p>وفي ضوء الدراسة النظرية والعملية للبحث تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات التي تتعلق بموضوع البحث والعينة المختارة ومن أهمها إن نظام إدارة الجودة قائم على مجموعة من الإجراءات بضمنها مجموعة من المستندات والوثائق التي تؤدي إلى تعزيز إجراءات نظام الرقابة الداخلية وتوفر للمدقق الخارجي قاعدة من البيانات الدقيقة والموثقة، وإن تطبيق نظام إدارة الجودة في الوحدات يؤثر إيجاباً في أداء عملية التدقيق من خلال تأثيره الإيجابي في عملية التخطيط والإشراف لعملية التدقيق من خلال إعطاء فهم أفضل للمدقق الخارجي عن طبيعة نشاط الوحدة، وتأثيره الإيجابي في تنفيذ أختبارات التدقيق وتحديد نقاط الضعف في الوحدة وإعطائها أهمية وتحديد وقياس مخاطر التدقيق ويساعد في الحصول على أدلة إثبات أكثر ملاءمة وفعالية والمساعدة على أختيار عينات التدقيق، وتأثيره في عملية إبداء الرأي الفني المحايد لأنه يجعل المدقق الخارجي أكثر ثقة واطمئنان لمعلومات وبيانات الوحدة.</p>	
---	--

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
خمائل ابراهيم شاكر	أسم الباحث
أ.م.د. موفق عبد الحسين محمد	أسم المشرف
	الأيمل

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير		دكتوراه	√
عنوان البحث	مسؤولية ادارة الشركة عن الالتزام بفرض الاستمرارية عند اعداد بياناتها المالية ((بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة))			
السنة	٢٠١٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	<p>يهدف هذا البحث الى بيان أثر فرض الاستمرارية في التطبيقات المحاسبية المختلفة لتقديم نظرة صحيحة وصادقة عن نتيجة النشاط والموقف المالي، فضلا عن تحديد مسؤولية ادارة الشركة في الالتزام بفرض الاستمرارية عند اعداد بياناتها المالية ، و توضيح مفهوم التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وبيان أهميته وفائدته على عمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وكذلك على الشركة محل التدقيق</p> <p>ويروم هذا البحث إعداد برنامج تدقيق داخلي متضمنا مجموعة إجراءات تدقيقية للتحقق من استخدام</p> <p>الادارة لفرض الاستمرارية في اعداد بياناتها المالية . ولتحقيق ما تقدم من اهداف فقد اتجه البحث في جانبه النظري الى توظيف وجهات نظر مختلفة لعدد من المؤلفين والباحثين، في حين سعى البحث في جانبه التطبيقي لعدد من الشركات المساهمة المختلطة الى توضيح مدى التزام إدارة الشركة بفرض الاستمرارية في اعداد بياناتها المالية ووفقا للمعايير الدولية والمحلية والأنظمة والقوانين مما يؤدي الى اعطاء نظرة صحيحة وصادقة عن نتيجة النشاط والموقف</p> <p>المالي. وقد سجل البحث استنتاجات عدة في جانبه (النظري والتطبيقي) من ابرزها أن فرض الاستمرارية من القروض المحاسبية الاساسية تركز عليه العديد من المبادئ المحاسبية وأن توفره له آثار مهمة في اعداد البيانات المالية حيث يوفر شروط القياس السليم والوضوح في عرض تلك البيانات ، علاوة على ذلك تتضمن القاعدة المحاسبية رقم (٦) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية / جمهورية العراق . الاطار العام لما ينبغي الافصاح عنه من معلومات في البيانات المالية التي تعدها كل من منشآت القطاع الاشتراكي ، شركات القطاع المختلط ، الشركات المساهمة العامة والخاصة ، فروع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية</p> <p>العاملة في العراق وفي ضوء ما ثبت من إستنتاجات، قدم هذا البحث عندا من التوصيات من اهمها ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بدراسة امكانية اصدار دليل تدقيق داخلي محلي يتضمن الارشادات والاجراءات الواجب اتباعها من قبل المنافق الداخلي لتقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار وبيان الرأي بشرائها عند اعداد بياناتها المالية .</p>			

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
زينب عبد الدائم مهدي			أسم الباحث
أ.م.د صلاح صاحب شاكر			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تدقيق المعالجات المحاسبية للمشاريع المشتركة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣١) بحث تطبيقي في عينة من الشركات العامة			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
في ظل التغيرات المستمرة في الإقتصاد العالمي والتوجه إلى المنافسة والحاجة إلى رؤوس الأموال اللازمة والرغبة في إكتساب المهارات أدى بالشركات إلى تبني إستراتيجية بديلة تتمثل في الدخول في مشاريع مشتركة والإستفادة من مزايا هكذا نوع من المشاريع المتمثلة في إكتساب الخبرات الفنية والإدارية في إنشاء وإدارة المشاريع وزيادة فرص التوظيف الإستثماري للادخارات ورؤوس الأموال المحلية، عندما تشارك في التوظيف مع الشركة الأجنبية أو متعددة الجنسيات، وتجنب هجرة رؤوس الأموال المحلية للخارج، فضلاً عن منحها القطاع العام قدراً من المرونة في تخصيص الموارد البشرية والمالية. ونتيجة التغيرات الحاصلة في الإقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والحاجة إلى توافر التمويل اللازم لبعض الشركات العامة لجأت هذه الشركات إلى أسلوب المشاركة مع شركات أخرى وهذا بدوره يحتاج إلى أسس محاسبية وإجراءات تدقيقية واضحة لغرض تمكين المحاسبين والمدققين في القطاع العام من الإعتماد عليها ولاسيما أن النظام المحاسبي الموحد لم يلبي الحاجة إلى المعالجات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح والقياس الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣١) الحصص في المشاريع المشتركة.			الخلاصة
وعليه فإن البحث يهدف إلى التعرف على ماهية المشاريع المشتركة (تعريفها ، خصائصها ، أهدافها ، المزايا والسلبيات ، أصنافها وأنواعها) وبيان أهم ملامح المعالجة المحاسبية للمشاريع المشتركة وفق المعيار (٣١) ومن ثم تحديد أوجه القصور في المعالجات المحاسبية وطرائق الإفصاح في القوائم المالية عن نشاط المشاريع المشتركة في سجلات المشاركين، وتقويمها ومدى مطابقتها لما ورد في المعيار الدولي رقم (٣١) وبناءً عليه يقوم المدقق ببناء برنامج لتدقيق حصص			

المشاركة.	
-----------	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ضياء زامل خضير			أسم الباحث
أ.م.د.موفق عبد الحسين محمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات الادارة لادارة الارباح بحث تطبيقي لعينة من الشركات الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية ومكاتب التدقيق في القطاع الخاص			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
على الرغم من أن القوائم المالية يتم إعدادها إستناداً إلى معايير المحاسبة المالية إلا أن هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرائق محاسبية مختلفة لمعالجة نفس الأحداث والظواهر الإقتصادية ، وبالتالي فإن مرونة اختيار الإدارة للتقديرات والطرائق والسياسات المحاسبية البديلة من ناحية ومن ناحية أخرى المرونة في تعجيل أو تأجيل الإيرادات والمصروفات الناتجة عن إستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي ، قد ينتج عنها قوائم مالية مختلفة لنفس الأحداث الإقتصادية ، وينعكس اختيار أي من هذه البدائل بدوره على جوده نتائج القياس المحاسبي ومن ثم جودة الأرباح . في ظل تفويض المالكين للإدارة لسلطة إتخاذ القرارات يمكن للإدارة التدخل في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي للتأثير في مبلغ الربح المعلن عنه وصولاً إلى الربح المستهدف مستغلةً بذلك الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي، والمرونة والغموض المحيط بالمبادئ والمعايير المحاسبية أو المرونة في تعجيل أو تأجيل الإيرادات والمصروفات الناتجة عن إستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي وبما يحقق أهداف الإدارة وعلى حساب مصلحة الأطراف الأخرى ، وذلك من خلال ما يسمى بإدارة الأرباح .			الخلاصة
من هنا يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على طبيعة إدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها وإبراز دور جودة أداء مراقب الحسابات في الكشف عن تلك الممارسات والحد منها ، والتحقق من صحة وعدالة المعلومات الواردة في تلك القوائم في عينة مكونة من ستة			

<p>شركات تم اختيارها من مجموعة من (الشركات العامة، الشركات المساهمة المختلطة، والشركات المساهمة الخاصة) ومن قطاعات اقتصادية ذات نشاطات مختلفة (صناعي، زراعي، ومالي) وللمدة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٠).</p> <p>ولتحقيق هذا الهدف تم استعمال أنموذج ميلر لقياس ممارسات إدارة الأرباح الكمية، وحجم الملاحظات المكتشفة والتي تندرج تحت مفهوم إدارة الأرباح وأثرها في رأي مراقب الحسابات لقياس جودة أداء مراقب الحسابات ودوره في الحد من تلك الممارسات</p>	
---	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
عبد الكريم محمد سلمان			أسم الباحث
أ.د.طلال الججاوي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	√ دكتوراه	ماجستير	
مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ((بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية))			عنوان البحث
٢٠١٢			السنة
العربية			اللغة
<p>تناول الباحث في بحثه محورين ، المحور الأول محاسبي ويتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، أما المحور الثاني كان تدقيقي ، إذ ارتكز على دور مراقبي الحسابات في التحقق من توافر هذه الخصائص ، وارتأى الباحث أن يقدم المحور التدقيقي على المحور المحاسبية في عنوان البحث ، فأصبح العنوان " مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية " ، وذلك لأهمية البحث من ناحية العملية التدقيقية ومسؤولية مراقبي الحسابات تجاه ذلك .</p> <p>وسعى الباحث إلى تطبيق ما جاء في البحث على بحثه في إيجاد طريقته الخاصة في عرض المعلومات الواردة في البحث من خلال استخدام بعض مربعات النص كإيضاحات ومعلومات (هوامش) متممة لفقرات البحث ، وأخرى للدلالة على عنوان</p>			الخلاصة

الموضوع الرئيس لصفحات البحث ، كما تم إدراج بعض الأشكال والجداول التوضيحية في الجانبين النظري والتطبيقي ، فضلاً عن إتباع طريقة لعرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتدرج الذي نراه مناسباً ، وقد نجح هذا العرض من خلال استمرار الباحث في كتابة بحثه في الجانبين النظري والتطبيقي .

وقد حاول الباحث استناداً إلى اعتماده المعايير المحاسبية والتدقيقية المحلية والدولية ذات الصلة وقواعد السلوك المهني والأخلاقي والمسؤولية القانونية لمراقبي الحسابات الوصول إلى نتيجة مفادها أن على مراقبي الحسابات إلزام في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لما لها الأثر على مستخدمي القوائم المالية والقرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها من قبلهم .

وتبرز أهمية البحث في إيجاد حلقة الوصل المفقودة ما بين العمل المحاسبي والعمل التدقيقي في التحقق من مدى توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

ويأتي الهدف من البحث مكملاً لأهميته في الربط بين الوظائف المحاسبية والتدقيقية للعمل على تعزيز توافر تلك الخصائص بالقوائم المالية ، في حين أن المشكلة البحثية تأتي من خلال وضع تساؤلات بأن عرض القوائم المالية تعكس وجهة نظر معديها ، وأن المعلومات المحاسبية ليست بالضرورة متطابقة مع ما يرغب به مستخدميها أو تلبي حاجاتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وما هو الدور الذي ينبغي على مراقبي الحسابات أن يقوموا به لتأكيد توافر تلك الخصائص في المعلومات المحاسبية ، وعليه جاءت الافتراضات بأن القوائم المالية تمثل وجهة نظر معديها وأن المعلومات الواردة في تلك القوائم يتوافر فيها مستوى معين من الخصائص النوعية عند التزامهم بتطبيق القوانين والقواعد والتعليمات المرعية ويؤكد ذلك مراقبو الحسابات لما عليهم من إلزام في التحقق من تلك الخصائص النوعية .

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
علي عبد الحسين راجي			أسم الباحث
أ.د. عبد الصاحب نجم			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
دور التدقيق الخارجي في تقويم ادارة المخاطر على وفق اطار (COSO) بحث تطبيقي في مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة)			عنوان البحث

السنة	٢٠١٢
اللغة	العربية
الخلاصة	<p>واجهت المصارف في بلدان العالم المتقدمة والنامية العديد من المخاطر المتنوعة ، إذ تعرضت العديد من تلك المصارف إلى أزمات مالية أدت إلى تعثرها وأفلاسها ، مما دفع هذه المصارف وإداراتها إلى إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للتخلص من هذه المصاعب المالية ، وكان من ضمن هذه الحلول الاعتماد على إدارة المخاطر المصرفية لما لها من دور فعال في تحديد المخاطر ومحاولة تلافيها مستقبلا لتقليل الخسائر التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف . إن إدارة المخاطر بمثابة العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، ويعد أسلوب إدارة المخاطر علما وفنا في آن واحد، فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية وكذلك فن لكونه يتطلب اختيار الأنموذج المناسب ومحاولة أعمامه بنجاح وفاعلية في الوحدات المصرفية مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما من الفنون القائمة على المعرفة المتبقية المكتسبة من خلال الكفاية المهنية ومن الخبرة الطويلة المكتسبة في العمل المصرفي، ولاشك أن أساس نجاح إدارة المخاطر لدى المصرف يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالتشريعات السارية و الأنظمة الداخلية و بالأطر المحددة و الأهداف الواضحة وعلى مدى</p> <p>استعداده للتعامل مع المخاطر. من هنا يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية تقويم أداء إدارة المخاطر من قبل المدقق الخارجي قبل البدء بعملية التدقيق لما له من أهمية في تحديد نقاط القوة والضعف في هذا النشاط و بناء عليه يقوم المدقق الخارجي ببناء برنامج التدقيق لتدقيق كافة الأنشطة، فضلا عن تسليط الضوء على نقاط الخلل في عمل إدارة المخاطر والبرامج التدقيقية للمدقق الخارجي</p> <p>كما يتجلى دور التدقيق الخارجي في المصارف بشكل أساس في جانبيين هما جانب التدقيق والجانب الثاني هو أداء إدارة المخاطر فيه ، وذلك لان عمليتي التدقيق و التقويم لهما دور مهم في عملية إدارة المخاطر. استند البحث على فرضية أساسية مفادها إن قيام مراقب الحسابات بإعداد التقارير الخارجية بناء على تقويم أداء إدارة المخاطر سوف يؤدي إلى الزيادة في كفاءة أداء ادارة نشاط المصارف تقويم</p>

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
علي كريم حسين	أسم الباحث
أ.م.د.موفق عبد الحسين محمد	أسم المشرف

			الأيميل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
دكتوراه ✓		ماجستير	
دور مراقب الحسابات في التحقق من امتثال المصارف للمتطلبات القانونية على وفق معيار التدقيق الدولي (٢٥٠) اطار مقترح وبحث تطبيقي في عينة من تقارير مراقبي الحسابات في المصارف العراقية الخاصة			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>لقد دأبت مهنة التدقيق منذ أكثر من سبعين عاما في بناء معايير للتدقيق وإجراءات على أساس فلسفة أن مراقب الحسابات ليس مسؤولا عن اكتشاف حالات عدم الامتثال للقوانين والغش والخطأ والتلاعب طالما أنه قد أنجز مهمته حسب معايير التدقيق المتعارف عليها، وقد رسخت هذه الفكرة في أذهان كل المنتمين للمهنة، وأصبحت المصدر الأساسي للدفاع عن مراقبي الحسابات في كل الشركات التي يدققون حساباتها، ومع ظهور حالات الفشل المتكررة لمنشأة الأعمال بعد إصدار مراقبي الحسابات تقاريرهم التي تقيد بصحة وعدالة بياناتها المالية، وتزايدت مطالبات المستفيدين بضرورة تأكيد المدقق الخارجي من خلو التقارير المالية من مثل هذه الممارسات غير السليمة، إذ إن غالبية المستفيدين يرون أن هذه المهمة هي الدافع الرئيس لتعيين مراقبي الحسابات. وبهدف مواكبة احتياجات المجتمع، بدأت الجهات المهنية (فضلا عن الباحثين في هذا المجال والممارسين لهذه المهنة) بالاستجابة بشكل ملحوظ لتلك الضغوطات بهدف مواكبة متطلبات المجتمع، وتلافي القصور في الإصدارات المهنية المعمول بها، إذ بدأت المهنة تتجه بشكل متدرج نحو توسيع مسؤوليات مراقبي الحسابات وإصدار معايير مهنية بهذا الشأن. لذا جاء هذا البحث ليعرض ويحلل الإصدارات السينية التي تناولت موضوع الخطأ والغش بشكل متدرج نحو توسيع مسؤوليات مراقبي الحسابات وإصدار معايير مهنية بهذا الشأن. لذا جاء هذا البحث ليعرض ويحلل الإصدارات المهنية التي تناولت موضوع الخطأ والغش بشكل عام، والإصدارات الخاصة بعدم الامتثال للقوانين والأنظمة بشكل خاص، فضلا عن التعرف إلى المتطلبات والعوامل المؤثرة في عدم الامتثال للقوانين والأنظمة ومسؤولية مراقب الحسابات عن اكتشافه، وذلك بواسطة دراسة معيار التدقيق الدولي رقم (٢٥٠) بشكل مفصل في الجانب النظري هذا البحث. وكذلك تم في هذا البحث عرض الإطار القانوني المنظم للإطار المصرفي وعرض وتصنيف أحكام ومواد تلك القوانين على وفق متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٥٠) مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية. ودراسة واقع ومدى ايفاء مراقبي الحسابات في العراق بمتطلبات ذلك المعيار عند تدقيق البيانات المالية لقطاع المصارف في العراق.</p>			

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
عماد رسن حسن			أسم الباحث
أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓	ماجستير	
انموذج مقترح لقاعدة محلية محاسبية لمعالجة مشاريع الاستثمار على وفق نظام البناء والتشغيل والتحويل (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الجنوبية/معمل سمنت كربلاء)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
تعد عقود (B.O.T.)			الخلاصة
<p>Build Operate and Transfer من العقود الحديثة نسبياً في المعاملات الاقتصادية، اذ لجأت بعض الدول ومنها العراق حالياً الى تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية الخاصة، لامتلاكها مقومات النجاح في إدارة وتنفيذ وتمويل الكثير من المشاريع الناجحة ومنها مشاريع البنى التحتية والمرافق العامة التي تحتاج إلى استثمارات بمبالغ كبيرة، قد لا تستطيع الدولة بمواردها المحدودة القيام بها وتمويلها خلال فترة مالية قصيرة نسبياً وضرورة انجازها بسرعة لخدمة المواطنين ، لذا لجأت هذه الدول نحو الاستثمار على وفق مشاريع البناء والتشغيل والتحويل. وعند التعامل بهذا النوع من المشاريع برزت مشكلة عدم وجود قاعدة محلية محاسبية أو معيار محاسبي دولي محدد وخاص يمكن الرجوع له في تسجيل العمليات لهذا النوع من المشاريع في سجلات طرفي العقد، مانح الالتزام من جهة والشركة المستثمرة صاحبة المشروع من جهة أخرى ، فضلا عن عدم وجود اطار قانوني وتنظيمي وتدقيقي . يهدف البحث الى اقتراح انموذج لقاعدة محاسبية محلية لمشاريع البنى التحتية التي تنجز على وفق نظام عقود البناء والتشغيل والتحويل لغرض معالجة العمليات المحاسبية في سجلات طرفي العقد الشركة المنفذة للمشروع والدولة الجهة المستفيدة من المشروع، وبيان سجلات طرفي العقد الشركة المنفذة للمشروع والدولة الجهة المستفيدة من المشروع، وبيان الجوانب القانونية والادارية والتنظيمية والتدقيقية المتعلقة بعقود البناء والتشغيل والتحويل، فضلا عن توضيح دور المعايير الدولية فيما يتعلق بالاستثمار بمشاريع عقود البناء والتشغيل والتحويل ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى اربعة فصول يتناول الفصل الاول منهجية البحث</p>			

والدراسات السابقة . وتناول الفصل الثاني الاطار النظري لمشاريع التي تقام على وفق عقود البناء والتشغيل والتحويل ، اذ تناول المعالجة المحاسبية لعقود البناء والتشغيل والتحويل وتم تقسيم الفصل الى اربعة مباحث الأول تعريف بعقود البناء والتشغيل والتحويل وتمويله وتسعير خدماته ، والمبحث الثاني تناول المعايير المحاسبية ، والمبحث الثالث وضح الباحث تجارب الدول وإمكانية الاستفادة من ايجابياتها وسلبياتها . اما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة التطبيقية وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث تناول الأول منها ما توصل اليه الباحث من نموذج مقترح لقاعدة محلية محاسبية ، و تناول المبحث الثاني وصف لعينة البحث وأساليب العمل الحالية ، وخصص المبحث الثالث لتطبيق القاعدة على عينة البحث وتقويمها ، اما الفصل الأخير فقد خصص الى الاستنتاجات والتوصيات

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
عماد عبد الحسن جواد			أسم الباحث
المحاسب القانوني صلاح نوري خلف			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		ماجستير
اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١) في عملية التدقيق (دراسة تطبيقية في المصرف المتحد للاستثمار			عنوان البحث
٢٠١٢			السنة
العربية			اللغة
تطبيقاً لما جاء في قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والقوانين الأخرى ذات الصلة ، التي نصت على إعداد البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وما نصت عليه هذه المعايير من متطلبات جاء المعيار IFRS ١ ليسهل على المنشآت التي تتبنى المعايير الدولية للمرة الأولى عملية التحول اذ نص على العديد من الاعفاءات الاجبارية والاختيارية التي تساهم في تسهيل عملية التحول وجعلها مفهومة دون الدخول في تعقيدات بعض المعايير الدولية التي تتطلب عملية الالتزام بها العديد من الاجراءات المعقدة قد تدخل المنشأة في مشاكل محاسبية هي في غنى عنها .			الخلاصة
ومن أهم المشاكل التي سعى الباحث الى معالجتها في هذا البحث هو عدم وجود دليل			

<p>يسترشد به المصرف الذي يروم تبني المعايير الدولية للمرة الاولى بما يحقق الفائدة المبتغاة من عملية التحول الا وهي ضمان اتساق المعالجات المحاسبية وتوحيد طرائق عرض البيانات المالية الأمر الذي يساهم في إنعاش الاقتصاد العراقي من خلال جذب المؤسسات المالية والاستثمارية الى العراق لما يحققه هذا التطبيق من تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية بالبيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية . فضلاً عن ذلك إنّ عملية التحول الى معايير المحاسبة الدولية تتطلب من المدقق القيام بإجراءات تختلف عن الإجراءات التقليدية التي يقوم بها فيما لو كان المصرف قد طبق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين او انه قد تحول الى تطبيق المعايير الدولية منذ عدة سنوات .</p> <p>ومن أهم أهداف البحث تسليط الضوء على المعيار IFRS 1 والذي لم يتم تناوله مسبقاً على الرغم من كثرة الكتابات في مجال تطبيق المعايير الدولية ، إلا أن هذه الكتابات اخذت جزء من هذه المعايير وبحثت في امكانية تطبيقها ولم تتطرق الى الاعفاءات او العمليات التي تتطلبها عملية التحول والتي نص عليها هذا المعيار ، فضلاً عن ذلك يهدف البحث الى إعداد قواعد مقترحة للتحول وما بعده تساهم في تحقيق التوحيد المحاسبي بما يساهم في اجراء المقارنة بين المصارف المختلفة وقياس كفاية الاداء .</p>	
---	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
هناء عبد الله محمد			أسم الباحث
د. آلاء حاتم كاظم			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	√ دكتوراه	ماجستير	
دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح عن العمليات المتوقفة بحث تطبيقي في عدد م الشركات العامة			عنوان البحث
٢٠١٢			السنة
العربية			اللغة
أن وضع أساس لفصل المعلومات الخاصة بعملية رئيسة لا تستمر بها المنشأة عن المعلومات الخاصة بعملياتها المستمرة، وتحديد الحد الأدنى من الإفصاح حول عملية متوقفة والتميز بين العمليات المتوقفة والمستمرة يحسن من قدرة المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين للبيانات المالية على إجراء التوقعات للتدفقات النقدية للمنشأة والقدرة على تحقيق الإيراد والمركز المالي.			الخلاصة

وعليه فالبحث يهدف الى بيان أثر الإفصاح عن العمليات المتوقفة في مصداقية نتيجة النشاط وأثره في اتخاذ القرارات، مع اقتراح نموذج قاعدة محاسبية محلية تتعلق بالعمليات المتوقفة بما يتلائم مع البيئة العراقية واحتمالات التطور المستقبلية، فضلاً عن اقتراح برنامج تدقيقي للعمليات المتوقفة بما يتلائم مع القاعدة المقترحة وخصوصية القطاع العام.

وفي إطار تحقيق هدف البحث أستند البحث إلى الفرضيتين الآتيتين:
الإفصاح عن العمليات المتوقفة استناداً الى معيار الدولي رقم(٥) لأعداد التقارير المالية يساهم في إعطاء نظرة صحيحة وصادقة عن نتيجة النشاط والموقف المالي.
أن تدقيق العمليات المتوقفة استناداً الى المعيار الدولي رقم(٥) لإعداد التقارير المالية مع مراعاة البيئة العراقية يساهم في إعطاء رأي فني محايد والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وقد تم تقسيم البحث الى اربعة فصول، يتناول الفصل الأول منهجية البحث ودراسات سابقة، أما الفصل الثاني والذي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث الأول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته عن القوائم المالية والثاني الإفصاح في القوائم المالية والثالث العمليات المتوقفة والإفصاح عنها بالقوائم المالية، أما الفصل الثالث فقد خصص الجانب التطبيقي من البحث والذي قسم الى اربعة مباحث المبحث الاول يخص شركة (X) لصناعة البطاريات، والمبحث الثاني تناول شركة (Y) للصناعات الكهربائية، والمبحث الثالث يخص شركة (Z) للتبوغ والسكانر اما المبحث الرابع فقد خصص للقاعدة المحاسبية المقترحة للموجودات غير المتداولة المصنفة لغرض البيع والعمليات المتوقفة وكذلك برنامج تدقيقي مقترح على ضوء القاعدة المقترحة أما، والفصل الرابع استعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات .

وأسفر البحث عن جملة من الاستنتاجات من أهمها: يلاحظ بان إسهام الشركات عينات البحث كان ضعيفاً في دعم الاقتصاد الوطني نتيجة تحقيقها لخسائر متكررة إضافة الى عدم الإفصاح في بياناتها المالية لمقدار خسائر الخطوط والمعامل الإنتاجية المتوقفة تطبيقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
وسام صادق حنون			أسم الباحث
عبد الكريم خلف الحلفي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
√ دكتوراه		ماجستير	

عنوان البحث	الرقابة الداخلية ودوره في تعزيز تقنية الانتاج الانظف وانعكاساته على التنمية المستدام "بحث تطبيقي في الشركة العامة للسمنت الجنوبية معمل اسمنت الكوفة"
السنة	٢٠١٢
اللغة	العربية
الخلاصة	<p>تشكل تقنية الانتاج الانظف اهمية كبيرة في الوقت الحالي نظراً لما لها من اثر في حياة الانسان وسلامته فضلاً عن البيئة المحيطة به. فضلاً عن ان وجود نظام فاعل للرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية كافة يمثل نقطة البداية للانطلاق السليمة نحو تطبيق هذه التقنية والتي له لها دور واضح في درء مخاطر التلوث فضلاً عن تخفيض تكاليف التخلص منها والذي يؤدي بالنتيجة الى الايفاء بمتطلبات التنمية المستدامة على المدى البعيد.</p> <p>من هنا جاءت اهمية البحث في تسليط الضوء على نظام الرقابة الداخلية واهميتها في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق تقنية الانتاج الانظف، اذ عرض الفصل الاول منهجية البحث والدراسات السابقة، في حين بين الفصل الثاني اهمية نظام الرقابة الداخلية في تعزيز تقنية الانتاج الانظف واثرها في التنمية المستدامة والذي قسم الى ثلاثة مباحث كان الاول منه يتطرق الى نظام الرقابة الداخلية في حين تطرق المبحث الثاني الى تقنية الانتاج الانظف ودوره في مكافحة التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة وتحدث المبحث الثالث عن دور نظام الرقابة الداخلية في دعم تقنية الانتاج الانظف اما الفصل الثالث فقد تطرق الى الجانب التطبيقي لعينة البحث اذ قسم الى ثلاثة مباحث تطرق المبحث الاول منه الى نبذة تعريفية عن عينة البحث اما المبحث الثاني فقد عرض الواقع البيئي ونظام الرقابة الداخلية في عينة البحث فيما تطرق المبحث الثالث الى تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة ودورها في تعزيز تقنية الانتاج الانظف:</p> <p>ويكمن غرض البحث في تسليط الضوء على دور انظمة الرقابة الداخلية في دعم تقنية الانتاج الانظف والتنمية المستدامة وما يترتب عليه في المحافظة على البيئة وخفض التكاليف في ضوء المتغيرات الجديدة لبيئة الاعمال ومتطلبات سوق العمل والمعلومات التي تمكن ادارة الشركة من اتخاذ قرارات مناسبة تدعم تقنية الانتاج الانظف.</p> <p>واستند البحث الى فرضية مفادها ان وجود لنظام الرقابة الداخلية يعتمد على اجراءات وممارسات بيئية سليمة وملائمة مع نشاطه من شأنه ان يؤدي الى دعم تقنية الانتاج الانظف وذلك عن طريق استغلال الموارد المتاحة بأسلوب علمي واقتصادي مما يترتب عليه انخفاض في التكاليف والاثار البيئية السلبية على المجتمع والحفاظ على متطلبات الاجيال الحالية والقادمة عن طريق تعزيز التنمية المستدامة.</p>

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم

يوسف دولاب يوسف				أسم الباحث
أ.م.د.علي محمد ثجيل المعموري				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
	√ دكتوراه		ماجستير	
تقويم الأداء الإستراتيجي باستخدام أسلوب المقارنة المرجعية (بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العموميين)				عنوان البحث
٢٠١٢				السنة
العربية				اللغة
<p>في ظل التغيرات السريعة في بيئة الأعمال ودخول القيادات الإدارية في تحديات القرن الحادي والعشرين وازدياد المنافسة بين القطاعات والرغبة في اكتساب المهارات ، فإن الأساليب التقليدية لم تعد مجدية ، مما يتطلب القيام بتقويم الأداء وفق نظرة أكثر شمولية بدلا من اقتصار تقويم الأداء على المحور المالي الذي لم يعد كافيا لوحده ، فضلا عن أسلوب المقارنة المرجعية الذي أثبت نجاحه في الدول المتقدمة كأسلوب لتطوير وتحسين المنتجات والخدمات.</p> <p>وتتمحور مشكلة البحث ((افتقار البيئة العراقية للأساليب الحديثة المعتمدة في تقويم الأداء مثل (أدوات التحليل الإستراتيجي وأسلوب المقارنة المرجعية) ، مما يؤدي الى عدم إعطاء صورة واضحة وشاملة عن مستوى أداء مكاتب المفتشين العموميين)).</p> <p>لقد تضمن البحث بيان مدى الاستفادة من إمكانية استعمال بطاقة الأداء المتوازن مع محور البيئة الداخلية والبيئة الخارجية التي تبنتها لجنة معايير المحاسبة الإدارية الأمريكية في تقويم الأداء الإستراتيجي ، ومن ثم استعمال المخرجات التي تنتجها المحاور الستة للبطاقة المذكورة كمدخلات لإجراء المقارنة المرجعية على مكاتب المفتشين العموميين ، ويهدف البحث الى بيان طبيعة ومفهوم وأهمية المقارنة المرجعية وأنواعها وعلاقتها بتحسين الأداء ، ووضع مؤشرات أداء تتلاءم مع مهام تلك المكاتب المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة ، فضلا عن اقتراح آلية لإجراء المقارنة المرجعية بين طرفي عينة البحث لتحديد الشريك الأفضل (benchmarking).</p> <p>أثبتت نتائج البحث من خلال استعمال بطاقة الأداء المتوازن ذات المحاور الستة ، ومن ثم إجراء المقارنة المرجعية بين طرفي عينة البحث تحقيق المنفعة المتبادلة لكلا المكتبين ، فضلا عن إمكانية الاستفادة من نتائج المقارنة في تحسين وتطوير أدائهما في آن واحد، وهذا يؤكد تحقق فرضية البحث التي تنص على (إن استعمال أدوات التحليل الإستراتيجي في تقويم الأداء واعتماد أسلوب المقارنة المرجعية يؤدي الى اكتساب الخبرات والتعلم من الآخرين ، ومن ثم تحسين وتطوير أداء مكاتب المفتشين العموميين).</p>				الخلاصة

